الملف الوثائقى

إلغاء مصطفى النحاس رئيس الحكومة المصرية لمعاهدة ١٩٣٦ (فى ٨ أكتوبر ١٩٥١) فى ضوء الوثائق الأمريكية

أ. د. عاصم الدسوقى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة حلوان

إلغاء مصطفى النحاس رئيس الحكومة المصرية لمعاهدة ١٩٣٦ (فى ٨ أكتوبر ١٩٥١) فى ضوء الوثائق الأمريكية

ما أن انتهت الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) بهزيمة دول المحور: إيطاليا "الفاشية" والمانيا "النازية" واليابان حتى رجع التناقض بين المعسكر الشيوعى الشرقى بقيادة الاتحاد السوفييتى والمعسكر الرأسمالى الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أصوله فى الصراع والهيمنة. ومن هنا بدأ ما أصبح يعرف بالحرب الباردة بين هذين المعسكرين العالميين وكانت الولايات المتحدة الأمريكية التى قادت الحلفاء للنصر على دول المحور قد أصبحت زعيمة للمعسكر الغربى وصرح الرئيس ترومان أن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت من سياسة العزلة نهائيا بل لقد آن لها أن تقود العالم، وهى تلك الظروف التى تأسست فيها وكالة المخابرات الأمريكية .C.I.A وكان مجال هذه الحرب أروقة الأمم المتحدة ودهاليزها حيث كان كل فريق يتربص بمصالح الآخر باستخدام الفيتو، وبتحريك إنقلابات موالية فى مناطق العالم الثالث، وتقديم مساعدات وإعانات بأشكال متعددة كسبا للولاء.

ويؤرخ لبداية تلك الحرب بخطاب الرئيس الأمريكى ترومان أمام الكونجرس (الاجتماع المشترك بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ) فى ١٢ مارس ١٩٤٧ بشأن تقديم مساعدات عاجلة وفورية لكل من اليونان وتركيا إنقاذا لهما من الأزمة الإقتصادية الطاحنة وحتى لا تقع أى منهما تحت حكم حزب شيوعى مما يؤدى إلى تقوية المعسكر السوفييتى. ثم تلاه مشروع مارشال (وزير خارجية أمريكا) بشأن إعادة إعمار أوروبا الغربية الخارجة من الحرب لنفس السبب، وكذلك لدول أوربا الشرقية (البلقان) تشجيعا لها على التخلى عن الشيوعية. وفى ٢٠ يناير ١٩٤٩ أعلن ترومان برنامج النقطة الرابعة مستهدفا تقوية

الحكومات التى تعادى الكتلة الشيوعية وتقديم المعونات، وتلاه تأسيس حلف الأطلنطى.

أما الإتحاد السوفييتى فقد أعلن من جانبه تأسيس الكومنيفورم وهو منظمة جديدة للشيوعية العالمية حلت محل الكومنتيرن لتقوية الأحزاب الشيوعية فى العالم، وإقامة "الكوميكون" وهى منظمة تجارية بين دول المعسكر لتقوية اقتصادياتها.

وبعد انتهاء حرب مايو ١٩٤٨ بنكبة فلسطين وإعلان دولة إسرائيل وتوقيع هدنة رودس فبراير-مارس ١٩٤٩ بين أطراف الحرب (مصر ولبنان وسوريا والأردن وإسرائيل) أعلنت أمريكا وبريطانيا وفرنسا تصريحا فى ٢٧ مايو ١٩٥٠ عرف بالبيان الثلاثى يضمن توازن القوى فى الشرق الأوسط وغايته النهائية حماية إسرائيل. وكانت تلك الدول الثلاث قد علمت أن دول الجامعة العربية تتباحث فيما بينها لعقد إتفاقية دفاع مشترك ففاجأتهم بهذا التصريح. وقد عقدت هذه الاتفاقية فى ١٧ يونية ١٩٥٠ على أن يعمل بها من أغسطس ١٩٥٢ ومن هنا جاء الظن بأن اتفاقية الدفاع العربى المشترك جاءت رد فعل للبيان الثلاثى.

كان الهدف من حلف الأطلنطى محاصرة المعسكر السوفييتى من ناحية الغرب وفى الوقت نفسه كانت الاستراتيجية الأمريكية تسعى لصناعة حلف لمحاصرة الاتحاد السوفييتى من الناحية الشرقية فكان حلف جنوب شرقى آسيا ومركزه مانيلا عاصمة الفلبين وقد أعلن فى سبتمبر ١٩٥٤ . أما محاصرة الاتحاد السوفييتى من ناحية الجنوب حيث الدول المتاخمة (تركيا وسوريا والعراق) فقد بدأ الإعداد له تحت اسم قيادة الشرق الأوسط Middle East Command

وقد بدأت المباحثات الأولى لصناعة هذا الحلف مع تركيا ولم تكن تمثل مشكلة منذ إعلان الجمهورية على يد كمال أتاتورك والقضاء على نظام

السلطنة-الخلافة، وبدأ البحث عن عضو من البلاد العربية المتاخمة سوريا أو العراق. لكن الولايات المتحدة الأمريكية صرفت النظر عن سوريا والعراق ربما لعدم ثقل وزنهما فى المحيط العربى واتجهت إلى مصر، وخاصة أن مصر هى مقر الجامعة العربية وهى التى كانت وراء عقد اتفاقية الدفاع العربى المشترك.

وآنذاك كانت الحكومة المصرية برئاسة مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد دخلت فى مفاوضات مع إنجلترا بشأن معاهدة ١٩٣٦، ابتداء من مارس ١٩٥٠ أى بعد شهرين من تولى مصطفى النحاس الحكم يناير ١٩٥٠، وطالت المفاوضات حتى سبتمبر ١٩٥١ دون جدوى. وهنا رأت الولايات المتحدة الأمريكية استثمار الموقف لصالح فكرة الحلف قيادة الشرق الأوسط الذى يحاصر الاتحاد السوفييتى من الجنوب. وفى هذا الخصوص عرضت الخارجية الأمريكية فى أواخر سبتمبر ١٩٥١، على وزير خارجية مصر الدكتور محمد صلاح الدين شفاهة إمكانية أن تقوم الحكومة الأمريكية بمساعدة مصر فى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى مقابل أن تنضم لمشروع تعده حكومات بريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا بشأن الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط. وقام محمد صلاح الدين بدوره بنقل الخبر إلى مصطفى النحاس فأسرع فورا بإعلان إلغاء المعاهدة فى الثامن من أكتوبر ١٩٥١ أمام البرلمان وقال قولته المشهورة: من أجل مصر وقعت المعاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ومن أجل مصر أعلن إلغائها، وكذا إلغاء اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ بشأن الحكم الثنائى للسودان المصرى-الإنجليزى". وصفقت الجماهير المصرية طولا وهتفت باسم النحاس زعيم الأمة الذى زأر فى وجه بريطانيا.

وفى ١٣ أكتوبر ١٩٥١، وبعد خمسة أيام من بيان النحاس تقدمت حكومات أمريكا وإنجلترا وفرنسا وتركيا بمشروع "قيادة الشرق الأوسط" للحكومة المصرية بصفة رسمية، وكلها أمل فى موافقة مصر بناء على الاتصالات السابقة مع محمد صلاح الدين.

كان مشروع قيادة الشرق الأوسط يتكون من عشر مواد فيها من المراوغة والإغراء الكثير، فضلا عن الكلمات غير المباشرة والى تحتمل التأويل حسب تنويعات الألفاظ فى سياقها الثقافى كما سوف نرى. وفيما يلى استعراض لمواد المشروع لفهم ما وراء الكلمات وأول ما يلفت النظر استخدام كلمة "نقطة" Point وليس كلمة "مادة" Article كما هو متبع فى مشروعات المعاهدات أو القوانين .. إلخ:

فالنقطة الأولى تشهد بأن مصر تنتمى للعالم الحر Free World، وبالتالى فإن الدفاع عنها وعن الشرق الأوسط بشكل عام أمر حيوى للأمم الديموقراطية. والعالم الحر اسم كودى أو رمزى للعالم الإمبريالى ويبدو من الوصف فى ظاهره أن "العالم الحر" يواجه عالم غير حر .. وهو هنا وفى هذا السياق العالم الذى فيه الاقتصاد تحت سيطرة الدولة وهى إشارة خفية إلى دول الكتلة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفييتى، وكذلك كلمة "الأمم الديموقراطية" التى تعنى فى واقع الحياة الفعلية حكم أصحاب رأس المال.

وأن الدفاع عن مصر وبلاد الشرق الأوسط ضد أى عدوان خارجى لا يمكن توفيره إلا بالتعاون بين كل القوى "العالمية" المعنية بأمر هذه المنطقة (النقطة ٢). وكلمة "العدوان الخارجى" هنا إشارة خفية أيضا إلى الاتحاد السوفييتى لأن العدوان المتوقع لا يمكن أن يأتى من تركيا عضو الحلف، ولا من إيران التى تسير فى فلك الغرب، وهما دولتان متاخمتان للدول العربية. كما لا يمكن أن يأتى عدوان من إسرائيل لأنها دولة شرق أوسطية وليست خارجة عنه طبقا لنص المادة/النقطة .. وهذا يعنى أنه لو قامت إسرائيل بالعدوان على أى بلد عربى فلا يمكن الوقوف ضدها لأنها ليست قوة من خارج المنطقة طبقا للنص الملتوى.

.. وأن الدفاع عن مصر لا يمكن ضمانه بحال من الأحوال إلا من خلال الدفاع الفعال عن منطقة الشرق الأوسط وترتيب هذا الدفاع وتنسيقه مع

المناطق المتاخمة (النقطة ٣). وهذا يعنى إدخال تركيا وإيران بالضرورة لتكون جزء من منظومة التنسيق فى الدفاع وفى التدخل فى شؤون يلاد الشرق الأوسط.

وعلى هذا يكون مرغوبا "إقامة تحالف قيادة شرق أوسط" Allied Middle East Command، تدخل فيه الدول القادرة على الإسهام فى الدفاع عن المنطقة والراغبة فى ذلك. وفى هذا فإن فرنسا وتركيا وإنجلترا والولايات المتحدة على استعداد للمشاركة مع الدول المعنية فى إقامة مثل هذه "القيادة". ولقد وجهت الدعوة للمشاركة فى هذه القيادة لكل من استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا التى أبدت كل منها رغبة فى الدفاع المنطقة، وموافقتها من حيث المبدأ (النقطة ٤). وبهذه التوليفة فى الدفاع عن الشرق الأوسط التى تضم دول بعيدة جغرافيا عن الشرق الأوسط (استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا)، يحدث التنسيق بين دائرة حلف جنوب شرقى آسيا ومقره مانيلا عاصمة الفلبين الذى كان يتم الترتيب له فى ذات الوقت كما سبقت الإشارة وبين قيادة الشرق الأوسط فى استكمال حصار الاتحاد السوفييتى.

ولإغراء مصر للانضمام لهذا الحلف نصت النقطة الخامسة على أن مصر "مدعوة لتشارك كعضو مؤسس فى قيادة الشرق الأوسط ولها نفس حقوق كل الأعضاء المؤسسين". وهذا الإغراء يتفق مع اللغة التى يتبعها الغرب مع قيادات العالم العربى ألا وهى إيهامهم بالعظمة، والقول بأن وجود مصر أو غيرها من الدول العربية فى الحلف أمر مهم ولا يمكن تجاهلهم، وفى الوقت نفسه يدخل العرض فى إطار محاولة دول الغرب استيعاب البلاد العربية فى صف الغرب واحتوائهم. ولعلنا نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت نفس اللغة مع الرئيس السادات فيما بعد فى رحلة المصالحة مع إسرائيل من القول له أنه حليف كامل لأمريكا وقد ظل الرئيس السادات يردد هذه العبارة بكل فخر دون أن يدرى أنه دخل فى دائرة الاحتواء والاستيعاب.

.. فإذا كانت مصر مستعدة للتعاون تعاونا كاملا فى قيادة الحلف طبقا للشروط المنصوص عليها بالملحق، فإن الحكومة البريطانية سوف تكون على استعداد من جانبها على الموافقة على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وعلى أن تسحب من مصر القوات العسكرية التى لن تكون جزء من قوات الحلف الجديد وذلك بالاتفاق بين حكومة مصر وحكومات الدول المؤسسة للحلف (النقطة ٦). وتلك حيلة ماهرة لإبقاء القوات البريطانية كلها فى مصر أو معظمها رغم أن إلغاء المعاهدة يعنى تحرر مصر من كافة أشكال الهيمنة البريطانية وفى مقدمتها وجود القوات العسكرية، ذلك أن بريطانيا هى الى سوف تحدد حجم قواتها العسكرية المرتبطة بقيادة حلف الشرق الأوسط هذا. والمفهوم من هذا النص أيضا أن الدول المؤسسة للحلف وعددها ثمانية دول بما فيها مصر فى حالة موافقتها سيكون لها نصيب من القوات فى هذا الحلف الذى سوف تكون قاعدته فى مصر باعتبار أن القاعدة البريطانية فى منطقة قناة السويس جاهزة. وهذه الدول هى: أمريكا وفرنسا وفرنسا وتركيا واستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا ومصر. وبعبارة أخرى فإن مصر تخرج من احتلال بريطانى إلى احتلال دولى بدعوى الدفاع عن الشرق الأوسط التى تكون مصر "شريكة فيه شراكة كاملة".

.. وسوف تكون تلك القوات "الدولية" تحت تصرف قيادة حلف الشرق الأوسط ومهمتها تزويد القيادة بالتسهيلات الدفاعية الاستراتيجية الضرورية مثل: القوات العسكرية، والمطارات، والمواصلات، والموانىء .. إلخ. ومن المفهوم أن مصر سوف تسهم فى تلك التسهيلات شأن الدول الأخرى المؤسسة (النقطة ٧). وهذا يؤكد العمل على احتواء مصر تحت مظلة الغرب الأوروبى وقبولها أن تكون محتلة بقوات دولية تحت اسم "الشريك الكامل" فى الدفاع عن الشرق الأوسط.

.. واستمرارا فى سياسة إغراء مصر واحتوائها نصت النقطة الثامنة على أنه وحفاظا على استبقاء روح تلك الترتيبات الاستراتيجية سوف تتمتع مصر بوضع سيادى ومسؤولية كبيرة فى قيادة الحلف وسيكون لها حق ترشيح أعضاء

من جانبها ليكونوا ضمن مركز القيادة الرئيسى للحلف Headquarters.

وبناء على هذا سوف يكون لمصر فرصة لتدريب قواتها العسكرية وتجهيزها بالمعدات العسكرية بمعرفة قوات دول الحلف المؤهلة لذلك (النقطة ٩). وكأن البعثة العسكرية البريطانية التى كانت معاهدة ١٩٣٦ قد نصت عليها قائمة ولكن بشكل دولى ذلك أن البعثة البريطانية كانت مهمتها تدريب الجيش المصرى وتجهيزه بالمعدات اللازمة.

.. ومما يؤكد أن هذا الحلف (قيادة الشرق الأوسط) المزمع تكوينه حلقة فى سلسلة محاصرة الاتحاد السوفييتى زمن الحرب الباردة نصت النقطة العاشرة والأخيرة على أن التفاصيل التنظيمية الخاصة بهذا الحلف وحقيقة علاقته بحلف شمال الأطلنطى (الناتو .N.A.T.O) سوف يتم التوصل إليها بالتشاور مع كل القوى المعنية. وفى سبيل ذلك من المقترح أن لكل الدول الأعضاء المؤسسة لقيادة الشرق الأوسط أن ترسل مندوبين عسكريين لاجتماع يعقد فى القريب العاجل بغرض تقديم مقترحات تفصيلية لدراستها تمهيدا لتقديمها لحكومات الدول الأعضاء.

* * *

أما الملحق الفنى المرفق بمشروع الحلف والمشار إليه فى النقطة السادسة كما سبقت الإشارة فإنه عبارة عن مذكرة تفسيرية لبعض النقاط الغامضة أو غير المفصلة التى جاءت فى المشروع، ويتكون من أربعة بنود وتؤكد جميعها أن مصر سوف تكون القاعدة العسكرية لهذا الحلف مقابل إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وكأن شيئا لم يحدث سوى إحلال سلطة متعددة دوليا محل سلطة واحدة وهى بريطانيا العظمى. فالبند الأول يفرض على مصر أن تقدم كافة التسهيلات الاستراتيجية الدفاعية على أرضها للحلف سواء فى وقت السلم، أو فى وقت الحرب أو فى حالة خطر الحرب أو تهديد السلم العالمى ويشمل ذلك استخدام الموانىء والمطارات ووسائل المواصلات. وأن تقبل مصر أن يكون مركز قيادة

الحلف Headquartersعلى أراضيها (البند الثانى).

أما البند الثالث فإنه يذكر بوضوح لا لبس فيه أو غموض أن القاعدة البريطانية فى مصر ـ وهى منطقة قناة السويس ـ سوف تسلم رسميا إلى المصريين على أن يكون مفهوما أنها سوف تكون قاعدة لحلف قيادة الشرق الأوسط وبمشاركة مصرية كاملة فى إدارتها فى السلم والحرب. وأن كيفية تقوية قوات الحلف من الدول الأعضاء وتمركزها فى مصر فى وقت السلم سوف يتقرر بين الدول الأعضاء بما فيهم مصر من وقت لآخر حسب مقتضى الظروف وكلما استدعى أمر بناء قوة عسكرية لحلف قيادة الشرق الأوسط.

وأضافت المذكرة التفسيرية (الملحق) فى البند الرابع والأخير أنه من المفهوم وتمشيا مع روح المشروع أن إنشاء منظمة دفاع جوى لمصر وقوات الحلف سوف يكون تحت قيادة أحد المسؤولين بمشاركة الحكومة المصرية وقيادة الحلف لحماية القواعد المصرية وقواعد الحلف.

* * *

ومن الواضح والحال كذلك أن فكرة إقامة حلف باسم قيادة الشرق الأوسط يعتمد كلية على تحويل مصر إلى قاعدة عسكرية للحلف تضمن بمقتضاها اخراج مصر من إتفاقية الدفاع العربى المشترك التى لم يكن قد مر عليها عام والتى كان من المقرر العمل بها اعتبارا من أغسطس ١٩٥٢، وتضمن عدم قيام أية مواجهة مع إسرائيل على أساس أن هدنة رودس ١٩٤٩ كانت هدنة مسلحة لم تنه الصراع وإنما نصت على أنها "توطئة لتوقيع إتفاق سلام دائم ونهائى فى الشرق الأوسط". ويساعدهم على تحقيق تلك الأمانى أن شركة قناة السويس شركة فرنسية الأصل ولإنجلترا فيها ٤٤٪ من الأسهم وهى حصة مصر التى حصل عليها سعيد باشا مانح الامتياز لصديقه فرديناند دليسبس، وباعها الخديو إسماعيل لإنجلترا فى ١٨٧٥ وفاء لبعض الديون. وسوف يكون فى مقدور الحلف الجديد التحكم فى الملاحة فى قناة السويس حسب مقتضى المصالح

مثلما فعلت إنجلترا بمفردها من قبل فى مناسبتين: الأولى فى عام ١٨٩٨ وأثناء الحرب بين أسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية امتنعت شركة قناة السويس عن تزويد السفن الأسبانية المارة بالقناة بالوقود مجاملة لأمريكا. والمناسبة الثانية كانت فى أثناء الحرب بين روسيا واليابان ١٩٠٤-١٩٠٥ حيث امتنعت الشركة عن تزويد مراكب روسيا بالوقود مجاملة لليابان.

* * *

ويبدو واضحا أن مصطفى النحاس ومستشاروه عكفوا على قراءة هذا المشروع بمذكرته التفسيرية (الملحق) على مدى يومين وتبينوا ما فيه من قيود تجعل من إلغاء معاهدة ١٩٣٦ حبرا على ورق أو استبدال سيد بسيد آخر أشد وطأة فما كان منه إلا أن أعلن رفض المشروع فى يوم ١٥ أكتوبر ، ١٩٥١

وهنا شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بأن أحد المشروعات الحيوية فى محاصرة الاتحاد السوفييتى باءت بالفشل رغم معسول الكلام وتفخيم الحكومة المصرية ودورها كشريك مؤسس وكامل وحليف طبيعى وحيوى .. فبادرت الخارجية الأمريكة بعد يومين من إعلان النحاس وفى يوم ١٧ أكتوبر بإصدار بيان أعربت فيها عن أسفها لرفض مصر للمشروع.

وأشارت الخارجية الأمريكية فى البيان أن الحكومة المصرية لم تدرس بالعناية المطلوبة فحوى مشروع قيادة الشرق الأوسط، مع أن المقترحات المقدمة تمت صياغتها من أجل رخاء دول الشرق الأوسط وأمنها فى ضوء المشكلات الصارخة التى تواجهها بلاد المنطقة. وأن الحكومة المصرية لم تدرك أن من مصلحتها فى المستقبل أن تكون مع دول العالم الحر ضد الخطر المشترك. ولم يفصح البيان عن هذا الخطر المشترك بالاسم لكن المفهوم انه الشيوعية.

وبعد كثير من عبارات اللوم والأسف من موقف الحكومة المصرية الرافض لمشروع قيادة الشرق الأوسط أعلنت الخارجية الأمريكية أن إلغاء مصر لمعاهدة

١٩٣٦ ولاتفاقيتى السودان ١٨٩٩ يتناقض مع الالتزامات الدولية، وأن الحكومة الأمريكية ترى فى الإجراء الذى قامت به مصر من حيث إلغاء معاهدة ١٩٣٦ كأن لم يكن. والمعنى أن أمريكا كانت مستعدة لمساعدة مصر فى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ كما سبقت الإشارة لو انها دخلت عضوا مؤسسا فى حلف قيادة الشرق الأوسط لكن مصر رفضت. وهنا يصبح إلغاء المعاهدة غير قانونى ويتناقض مع الأعراف الدولية والإلتزامات استنادا إلى ما ورد فى نص معاهدة ١٩٣٦ من أن مدتها عشرون عاما أى تنتهى فى أغسطس ١٩٥٦ ولكن بموافقة الطرفين.

* * *

على أن الحكومة المصرية لم تأبه بتصريح الخارجية الأمريكية ومضت فى طريقها معتبرة أن إلغاء المعاهدة أمر نهائى وأن وجود الإنجليز أصبح غير شرعى. وأصدرت الحكومة تعليماتها إلى العمال المصريين الذين يعملون فى معسكرات الجيش الإنجليزى بمنطقة القناة بالامتناع عن العمل ووعدتهم بتوفير وظائف لهم فى مختلف المصالح الحكومية وتولت وزارة الشؤون الاجتماعية هذا الأمر. كما طلبت الحكومة من متعهدى توريد الأغذية للمعسكرات البريطانية بالامتناع عن توريد أية مواد غذائية. وتوتر الموقف وبدأت معارك الفدائيين فى المنطقة ووصلت ذروتها فى حصار مبنى محافظة الإسماعيلية يوم الجمعة ٢٥ يناير ١٩٥٢ ثم ما تلا ذلك من اشتعال الحرائق فى مدينة القاهرة ظهر السبت ٢٦ يناير.

ومما يؤكد أن إلغاء النحاس للمعاهدة لم يعترف به وكأنه لم يكن مثلما جاء فى بيان الخارجية الأمريكية أنه بعد استيلاء الضباط الأحرار على الحكم ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتنازل الملك فاروق عن العرش .. إلخ أن مجلس قيادة الثورة برئاسة جمال عبد الناصر دخل فى مفاوضات مع الإنجليز بشأن الجلاء .. أى بشأن معاهدة ١٩٣٦ وطالت المفاوضات من أبريل ١٩٥٣ إلى يوليو ١٩٥٤ وفى الشهر الثانى من بدء المفاوضات وفى مايو ١٩٥٣ جاء جون فوستر دالاس

وزير خارجية أمريكا إلى القاهرة وقابل عبد الناصر رئيس وفد المفاوضة وعرض عليه نفس ما عرض على النحاس من قبل وهو إلغاء معاهدة ١٩٣٦ على أن تدخل مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط Middle East Defense Organization المعروف اختصارا باسم ميدو MEDO ، وكان هذا الاسم الجديد بديل لاسم قيادة الشرق الأوسط والمعنى واحد. وعندما سأل جمال عبد الناصر وزير خارجية أمريكا عن "الدفاع ضد من .." أجابه دالاس بوضوح: ضد الشيوعية .. فقال له ناصر ليس هناك خطر على الشرق الأوسط من الشيوعية وإنما الخطر يأتى من إسرائيل.

ومضى كل فى طريق .. وتلك قصة أخرى من الصراع بين الشرق والغرب من حيث إصرار الغرب على احتواء الشرق لصالحه.

C. MIDDLE EAST COMMAND NEGOTIATIONS

16. Proposals Presented to Egypt by the Governments of the United States, the United Kingdom, France, and Turkey, October 13, 1951

DOCUMENT A

POINT I

Egypt belongs to the free world and in consequence her defense and that of the Middle East in general is equally vital to other democratic nations.

POINT II

The defense of Egypt and of other countries in the Middle East against aggression from without can only be secured by the cooperation of all interested powers.

POINT III

The defense of Egypt can only be assured through the effective defense of the Middle East area and the coordination of this defense with that of adjacent areas.

POINT IV

It therefore seems desirable to establish an Allied Middle East Command in which the countries able and willing to contribute to the defense of the area should participate. France, Turkey, the United Kingdom and the United States are prepared to participate with other interested countries in establishing such a Command. Invitations to participate in the Command have been addressed to Australia, New Zealand, the Union of South Africa, who have indicated their interest in the defense of the area and who have agreed in principle.

POINT V

Egypt is invited to participate as a founder member of the Middle East Command on a basis of equality and partnership with other founder members.

POINT VI

If Egypt is prepared to cooperate fully in the Allied Command Organization in accordance with the provisions of the attached annex, His Majesty's Government for their part would be willing to agree to supersession of the 1936 Treaty [1] and would also be willing to agree to withdraw from Egypt such British forces

[1] Treaty of Aug. 26, 1936; *British and Foreign State Papers,* vol. 140, pp. 179 ff.

as are not allocated to the Allied Middle East Command by agreement between the Egyptian Government and the Governments of other countries also participating as founder members.

POINT VII

As regards armed forces to be placed at the disposal of the Allied Middle East Command and the provision to that Command of the necessary strategic defense facilities, such as military and air bases, communications, ports, etc., Egypt will be expected to make her contribution on the same footing as other participating powers.

POINT VIII

In keeping with the spirit of these arrangements Egypt would be invited to accept a position of high authority and responsibility with the Allied Middle East Command and to designate Egyptian officers for integration in the Allied Middle East Command Headquarters staff.

POINT IX

Facilities to train and equip her forces will be given to Egypt by those participating members of the Allied Command in a position to do so.

POINT X

The detailed organization of the Allied Middle East Defense Organization and its exact relationship with the N.A.T.O. have yet to be worked out in consultation between all the powers concerned. For this purpose it is proposed that all founding members of the Allied Middle East Command should send military representatives to a meeting to be held in the near future with the object of preparing detailed proposals for submission to the governments concerned.

DOCUMENT B

TECHNICAL ANNEX

[1]

In common with other participating powers who are making similar contributions to the defense of the area.

(a) Egypt will agree to furnish to proposed Allied Middle East Command Organization such strategic defense and other facilities on her soil as are indispensable for the organization in peacetime of the defense of the Middle East

(b) that she will undertake to grant forces of the Allied Middle East Command all necessary facilities and assistance in the event of war, imminent menace of war, or apprehended international emergency including the use of Egyptian ports, airfields and means of communication.

[2]

We should also hope that Egypt would agree to the Allied Supreme Commander's Headquarters being located in her territory.

[3]

In keeping with the spirit of these arrangements, it would be understood

(a) that the present British base in Egypt would be formally handed over to the Egyptians on the understanding that it would simultaneously become an Allied base within the Allied Middle East Command with full Egyptian participation in the running of this base in peace and war

(b) that the strength of the Allied force of participating nations to be stationed in Egypt in peacetime would be determined between the participating nations including Egypt from time to time as progress is made in building up the force of the Allied Middle East Command.

[4]

It also would be understood that an air defense organization including both the Egyptian and Allied forces would be set up under the command of an officer with joint responsibility to the Egyptian Government and to the Allied Middle East Command for the protection of Egypt and Allied bases.

17. Rejection by Egypt of the Joint Proposals: Statement of Regret by the Secretary of State, October 17, 1951

It is with genuine regret that the U.S. Government received notification on October 15 of the rejection by the Egyptian Government of the proposals presented to it on October 13 by the United States, France, Turkey, and the United Kingdom. This Government has noted with surprise that the Egyptian Government rejected proposals of such importance without having given them the careful and considered deliberation which they merited. These proposals were formulated by the nations interested in the welfare and security of the Middle East after the most intensive and thorough consideration of the special problems of the area. The invitation to join with the other sovereign nations of the free world in a joint and cooperative effort to make the world safe from aggression was wholly consistent with the independence and sovereignty of Egypt.

Vigilance in protecting the liberties we enjoy is the responsibility of every nation of the free world. The spirit of responsibility to others requires that no nation carelessly precipitate events which can have no constructive end but which by their nature create those elements of confusion and weakness which tempt aggression. It is the hope of the U.S. Government that Egypt will carefully reconsider the course of action on which it has embarked and will recognize that its own interest will be served by joining the other nations of the free world in assuring the defense of the Middle East against the common danger.

The U.S. Government must reaffirm its belief that the action of the Egyptian Government with respect to the Anglo-Egyptian Treaty of 1936 and the agreements of 1899 regarding the Sudan is not in accord with proper respect for international obligations. For its part, the U.S. Government considers the action of the Egyptian Government to be without validity.

It is the sincere hope of the United States that great restraint will be shown in the present situation and that the obligation of all nations towards the preservation of world law and order will be respected.